العدد (4119) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (24) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

## مجلس النوّاب يفشل في منع مزدوجي الجنسيّة والمحكومين بالفساد

# قانون الانتخابات يضمن ترشُّح أصحاب المناصب الرفيعة لكنّه يطيح ثلث النوّاب

لافتات انتخابية في بغداد.. أرشيف

□ بغداد / وائل نعمة

فصّلت القوى السياسية الكبيرة في البرلمان قانون الانتخابات الجديد على مقاسها وضمنت ترشّح أصحاب المناصب الرفيعة من دون الحاجة الى تقديم استقالاتهم قبل الانتخابات، كما حالت دون استبعاد مزدوجي الجنسية من الترشّح، وأعطت حصانة للمرشحين المتّهمين بقضايا فساد ،وبات من الممكن اشتراكهم في الانتخابات!

في المقابل سُجّل فشل في إلزام البرلمان بقبول ترشّح حملة شهادة الدراسة الإعدادية الى الانتخابات ليكونوا أعضاء في المجلس المقبل، لكن هذه القوى ستسعى للطعن بالفقرة الخاصة بهذا الأمر.

ويبقى على الحكومة، على وفق قانون الانتخابات الجديد، أن تضمن عودة النازحين قبل موعد الاقتراع، وإبعاد التشكيلات المسلحة التي لا تنتمي الى المؤسسات الأمنية عن التدخل بالانتخابات.

ودفع قرار المحكمة الاتحادية، الداعي الى تثبيت موعد الانتخابات النيابية في ١٢ أيار المقبل، البرلمان إلى إقرار قانون الانتخابات في جلسة أول من أمس الإثنين، التي تخللتها خلافات واعتراضات من الكتل السُنية والكردية.

واعتمد البرلمان قانون "سانت ليغو المعدل ١,٧" للانتخابات التشريعية المقبلة، بعدما جرى التصويت عليه، وبعد التصويت أصدر رئيس الجمهورية فؤاد معصوم مرسوماً جمهورياً بالمصادقة على القانون.

وكان لافتاً في تعديلات الإثنين، منع ترشح الأحزاب التي تضم أجنحة مسلحة، وألّا يكون من أفراد "القوات المسلحة أو الهيئات المستقلة".

وألزمت التعديلات الجهات المعنية، بتوفير البيئة الآمنة لإجراء الانتخابات، على أن يكون التصويت إلكترونيّاً في جميع المناطق.

### تعديلات اللحظة الأخيرة

ويقول أمين بكر، عضو اللجنة القانونية في البرلمان، إن القوى السياسية الكبيرة "رفضت إدراج مادة في القانون الجديد تمنع ترشّح المتهمين بالفساد في الانتخابات المقبلة".

وتشترط المادة الثالثة في القانون المعدّل، على ألا يكون المرشح "محكوماً بجناية أو جنحة مخلّة بالشرف بحكم باتّ بالحبس أو السجن"، لكن النص لم يمنع من ارتكب جريمة فساد بالترشّح، بحسب ما طرحته بعض الكتل.

ويقول بكر، وهو عضو كتلة التغيير الكردية لـ(المدى) أمس: "حاولنا كثيراً تثبيت تلك الفقرة، لكن الكتل الكبيرة منعت ذلك، وسيُسمح للفاسدين بالترشح للانتخابات".

وكان رئيس الوزراء حيدر العبادي، قد أعلن عزمه ملاحقة الفاسدين في البلاد بعد طرد تنظيم داعش نهاية العام الماضي، لكنها حملة تواجه انتقادات شديدة.

كذلك أخفقت بعض القوى في البرلمان ــ أثناء مناقشة قانون الانتخابات الذي تم تشريعه في وقت حرج، إذ لم يتبقّ على الاستحقاق سوى ٣ أشهر ــ في إلغاء التصويت الخاص الذي يمنح منتسبي القوات الامنية حق الاقتراع بشكل منعزل قبل يومين من الاقتراع العام.

ويخشى المعترضون على "التصويت الخاص"، أن يسمح ذلك الإجراء الجهات السياسية التي تسيطر على الوزارات الأمنية من التأثير على إرادة المنتسبين في الانتخابات، الذين ناهزت أعدادهم المليون منتسب.

وتدخلت القوى الكبيرة، على وفق ما يقوله أمين بكر، في "قرار سابق اتخذته اللجنة القانونية في البرلمان، لتلغي فقرة منع التصويت الخاص".

وبدلاً من ذلك ألزم التعديل الأخير لقانون الانتخابات، المفوضية بوضع إجراءات تسهل عملية التصويت الخاص من خلال "تميز بطاقة الناخب للقوات الأمنية بالإشارة أو الرمز وكتابة المعلومات الشخصية بلون مختلف عن بطاقة الاقتراع العام، وتوزيع أسماء القوات الأمنية على مستوى محطة لكل فوج والتأكد من عدم تكرارها في محطات الاقتراع"، فضلاً عن إجراء "عملية تقاطع البصمة للتصويت الخاص والعام".

وأيضا أخفقت القوى السياسية في منع "مزدوجي الجنسية" من الترشح الى الانتخابات بسبب امتلاك القيادات السياسية، أكثر من جنسية، وعلى رأسهم رئيس الوزراء حيدر العبادي، الذي أعلن في بداية تسلمه السلطة في ٢٠١٤ تخليه عن الجنسية البريطانية وهو أمر شكك خبراء في قانونيته.

وفي هذا السياق، يقول محمد نوري العبد ربه، النائب عن تحالف القوى في تصريح لـ(المدى) أمس، "كان من المفترض أن يتخلى المرشح عن جنسيته المكتسبة (غير العراقية) وأن يمنع من الدخول بالانتخابات".

وكان نواب قد اعترضوا عقب جلسة تعديل القانون، على عدم إدراج نص يمنع "مزدوجي الجنسية" من الترشح، وقالوا إن ٢٠٠ نائب تعهدوا بالموافقة على تلك الفقرة خلال التصويت، لكنهم لم ينفذوا وعودهم أثناء الجلسة.

وطالب النواب المعترضون الناخبين بـ"إسقاط مزدوجي الجنسية" في يوم الاقتراع بعدم انتخابهم، كردّ على ما فعلته الكتل السياسية. ويؤكد النائب العبد ربه أنّ القوى السياسية عرقلت مطالب بعض الكتل بـ"استقالة المحافظين ووكلاء الوزراء والمدراء العامين الراغبين بالترشح"، مبيناً أن "بقاء تلك الفئات في مناصبهم سيسمح لهم باستغلال مواقعهم للحصول على الأصوات". ويقدر وجود أكثر من ٣ آلاف درجة خاصة في الدولة، أغلبهم مُعيّنون بالوكالة، وتابعون الى حزب الدعوة ودولة القانون.

وكان رئيس الحكومة قد وعد في برنامجه الحكومي قبل ٤ سنوات بتغيير طاقم الموظفين الكبار وفق مبدأي النزاهة والكفاءة بعد عرضهم على البرلمان، وهو أمر لم يحدث حتى الآن!

### "مرشّح جامعي"

وتطمح بعض الكتل السياسية، هذه المرة، الى رفع مستوى أعضاء البرلمان، بعدما نجحت بأن تشترط حصول المرشح على شهادة "البكالوريوس" كحدّ أقل للدخول في الانتخابات، وهو أمر أغضب القوى الكبيرة التي تستعد للطعن بحسب نواب.

وسيطيح الإجراء الجديد بطموح نحو ١٠٠ نائب حالي بإعادة الترشح مرة أخرى بالدورة الانتخابية المقبلة، فيما يقول ناظم رسن الساعدي النائب عن دولة القانون لـ(المدى) أمس، "من غير الصحيح أن نمنع حاملي شهادة الإعدادية أو المعهد للترشّح، فالبرلمان يمثّل الجميع".

واعتبر معارضون لتلك الفقرة، أن الشهادة الإعدادية أكثر رصانة بالعراق، خصوصا بعد انتشار الكليات الأهلية. كما أكدوا أهمية أن يكون البرلمان ممثلاً للطبقات الفلاحية والعمال.

إلى ذلك سيبقى إجراء الانتخابات مرهوناً بتنفيذ الحكومة ٥ شروط، أصرّت القوى السُنية الممثلة للمدن المحررة من تنظيم "داعش" على تضمينها في قانون الانتخابات.

ويقول النائب عن نينوى محمد العبد ربه: "على الحكومة إعادة النازحين وتوفير الأمن لهم، كما عليها منع تدخل الحشود العشائرية أو الشعبية في تأمين الانتخابات أو المراقبة".

واعتبر نواب مقربون من الحشد الشعبي، الإجراءات الأخيرة بأنها محاولات للالتفاف على قرار المحكمة الاتحادية بإجراء الانتخابات في موعدها الدستوري.

وتفرض المادة الاولى في التعديل الجديد لقانون الانتخابات، بأن "تتولى وزارتا الدفاع والداخلية تأمين إجراءات العملية الانتخابية أمنيّاً"، وهو أمر أكدت عليه القوى السياسية لسد الطريق أمام تدخل أي تشكيلات مسلحة أخرى بالانتخابات.

كما يشير النائب عن نينوى إلى أن على "الحكومة تقديم ضمانات بالالتزام بما ألزمت نفسها سابقاً بمنع اشتراك الأحزاب التي تمتلك أجنحة مسلحة".

## أكد أنّ المضيّ بمشروع التسوية الوطنيّة يُرسِّخ الاستقرار

# الحكيم يدعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة لدعم جهود إعادة النازحين

□ بغداد / المدى

أشاد رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم، بجهود الأمم المتحدة التي بذلتها للتقريب بين بغداد وأربيل على خلفية أزمة الاستفتاء، مشدداً على ضرورة استمرار الدعم في مجال إعادة النازحين وتأهيل المناطق المحررة، فيما جدد طرح ورقة التسوية الوطنية لضمان تحقيق الاستقرار السياسي.

وذكر بيان لمكتب رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم ، حصلت (المدى)، على نسخة منه، أنّ الأخير "التقى بمكتبه في بغداد، مساعدَ الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، ميروسلافَ ينتشا، بحضور ممثل الأمين العام في بغداد، يان كوبيتش".

وثمّن الحكيم، بحسب البيان، "جهود ودور الأمم المتحدة في دعم العراق حكومةً وشعباً، ودورها في الدفع باتجاه احترام التوقيتات الدستوريةَ ودعمَ المفوضية العليا للانتخابات"، مشيداً فيَ الوقت ذاته بدورها في "الأزمة مع إقليم كردستان".

ودعا الحكيم "المنظمةَ الدوليةَ إلى ضرورة استمرار دعمها للعراق وشعبه في أولويةِ المرحلة الحالية وهي بَناءُ الدولة وتحقيقُ التنمية الإقتصادية وترسيخُ الديمقراطية استكمالاً لدعمها للعراق في انتصاراته العسكرية والسياسية والمُجتمعية".

وأشار الحكيم إلى "ضرورة تحقيق الانتصار في تحدي بناء الدولة التي تخدمُ مواطنيها من دون تمييز بينهم، بعدَ أنْ حققَ العراقيون انتصاراتٍ كبرى عسكرياً ومجتمعياً وسياسياً".

وجدد رئيس التحالف الوطني، دعوته لـ"المضي بمشروع التسوية الوطنية لحاجة العراق الماسة لترسيخ الوئام المجتمعيّ والاستقرار السياسي"، مشدداً على أنّ "إجراءَ الانتخابات في موعدها المحدد يعدّ عاملاً أساساً في الحفاظ على الانتصارات التي تحققت وفي تحدي بناء الدولة وترسيخ المسار الديمقراطيّ في العراق".

وأعرب رئيس التحالف الوطني، عن "تفاؤله بطبيعة التحالفات الانتخابية التي اتسمتْ بالوطنية وتجاوزت الحالة الطائفية والقومية مما يؤهلها لإنتاج حكومة أغلبية وطنية ،وفي المقابل معارضة وطنية"، داعياً إلى "استمرار الحوارات القائمة وتكثيف اللقاءات بينَ اللجان لحسم جميع الملفاتَ الخلافية مع إقليم كردستان قبلَ موعد الانتخابات المقبلة". وطالب رئيس تيار الحكمة، المجتمعَ الدولي والأممَ المتحدة بـ"دعم العراق في ملف إعادة النازحين إلى ديارهمَ وتوفير ظروف استقرارهم للمشاركة في الانتخاباتِ واختيار ممثليهم".

بدوره، أثنى مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، على "الانتصارات التي حققها العراق"، مبدياً تضامنه مع "ملف النازحين وضرورة عودتهم إلى ديارهم ومشاركتهم في الانتخابات وإعمار المدن".

## العبادي يتعهّد بتوفير الأجواء المناسبة لإجراء انتخابات نزيهة

□ بغداد / المدى

تعهّد رئيس الوزراء حيدر العبادي، بتوفير الأجواء المناسبة لضمان إجراء انتخابات "نزيهة"، مشيراً الى أن بعض الأطراف سعت الى التأجيل "للحفاظ على منصبها"، فيما أبدى استعداده للحضور الى البرلمان ومناقشة الكتل المعترضة على بعض بنود الموازنة.

وقال العبادي خلال المؤتمر الصحفي الأسبوعي، وتابعته (المدى)، إنه "يجب تمكين النازحين من المشاركة بالانتخابات ،لأنه أمر أساسي للحكومة"، مشيراً إلى أن "هناك من أراد تأجيل الانتخابات للحفاظ على منصبه، والمحكمة الاتحادية قطعت الطريق عليه". وشدد العبادي، أنه "من واجب الحكومة أن تضمن نتائج الانتخابات، وتتعهد بتوفير مناخ ملائم لإجرائها وتحقيق نزاهتها". ولفت العبادي، الى أن "مجلس الوزراء صوّت الثلاثاء، خلال جلسته الاعتيادية على مشروع قانون الكسب غير المشروع لملاحقة الفاسدين".

وبشأن إقرار قانون الموازنة المالية العامة التي ما تزال محل اعتراض بعض الكتل النيابية بشأن بعض فقراتها، أعرب رئيس الوزراء، عن أمله أن "لا تضيع الموازنة في دوامة الخلافات السياسية"، مبدياً استعداده للحضور الى البرلمان لـ"مناقشة اللجان البرلمانية حول نقاط الاعتراض حول البنود الخلافية". وحول مشاركته في أعمال المؤتمر الاقتصادي الذي بدأت أعماله أمس في دافوس، أكد رئيس الوزراء حضوره فعاليات المؤتمر، مبيناً "سنلتقي الشركات الكبرى وقادة العالم لجذبهم الى الاستثمار في العراق".

في غضون ذلك، أكد القائد العام للقوات المسلحة، رغبة العراق باستمرار التعاون مع حلف الناتو في مجال تدريب القوات الأمنية وتوسيع أفق ذلك في النواحي العسكرية كافة. ونقل بيان لمكتب العبادي، أن الأخير تلقى مكالمة هاتفية من أمين عام حلف الناتو ياتس ستولتنبرغ، مبيناً أنه جرى خلال الاتصال بحث زيادة وتسريع تدريب القوات العراقية بمختلف صنوفها، فضلا عن تطوير المنهج التعليمي العسكري الجديد ليشمل المشاة والاستخبارات وغيرها من الصنوف مع بناء قدرات وزارة الدفاع".

وهنّأ الأمين العام لحلف الناتو، بحسب البيان، رئيس مجلس الوزراء بالانتصارات الكبيرة على "عصابات داعش الإرهابية". وأكد العبادي، "رغبة العراق بالاستمرار في تدريب قواته ونقل عمليات تدريب القوات العراقية".

# يوم سياسي

### نجحنا بتثبيت مقعد برلماني للكرد الفيليّين

سروة عبد الواحد

أكدت رئيسة كتلة التغيير النيابية سروة عبد الواحد، أمس الثلاثاء، أن كتلتها نجحت في تثبيت مقعد "كوتا" للكرد الفيلية في محافظة واسط بعد تقديم الطلب لهيئة الرئاسة والكتل السياسية.

وقالت عبد الواحد، إن "الكرد الفيليين وخلال النظام الصدامي تعرضوا إلى التهميش والإقصاء"، مبينة "بعد سقوط الصنم لم يحصل هؤلاء على حقوقهم المشروعة". وأكدت أن "تحقيق مقعد كوتا للفيليين يمثل نجاحاً نفتخر به ككتلة التغيير ونعتبره تحقيقاً للعدالة وخطوة مهمة كي يكون للكرد الفيلية صوت داخل مجلس النواب للدفاع عن حقوقهم المسلوبة".

### الجبوري رفض طرح مقترح زيادة كوتا الإيزيديّين

فيان دخيل

أعلنت النائبة عن المكون الإيزيدي فيان دخيل، رفض مجلس النواب إدخال مقترح تعديل الكوتا الإيزيدية.

وقالت دخيل إنه "أثناء التصويت على قانون الانتخابات رفض رئيس مجلس النواب سليم الجبوري إدخال مقترح تعديل الكوتا الإيزيدية، رغم أننا قدمنا طلباً موقعاً من ٧٠ نائباً، ورغم وجود قرار من المحكمة الاتحادية بزيادة مقاعد المكون الإيزيدي بما يتناسب ونفوسه". وأضافت انه "بعد أن وعد رئيس البرلمان في اجتماع اللجنة القانونية بطرح المقترح للتصويت بالجلسة، وبعد أن طلبتُ من الرئيس أربع مرات أن يعطيني الفرصة للتحدث وطلب طرح المقترح للتصويت، إلا أنه لم يقبل ولم يعطني مجالاً للتحدث، لذا فقدنا الفرصة في زيادة مقاعد المكون، رغم انه استحقاق انتخابي".

### الكثير من الموظّفين يتقاضون أكثر من راتب

عامر الفايز

أكد النائب عن التحالف الوطني عامر الفايز، أن الكثير من الموظفين في دوائر الدولة ومجلس النواب يتقاضون أكثر من راتب، مبينا ان علاج هذه الحالة لابد أن يتم من خلال مراجعة مؤسستي السجناء السياسيين والشهداء.

وقال الفايز، إن "هناك الكثير من الموظفين يتقاضون أكثر من راتب، من خلال تواجدهم الوظيفي وتسلم راتب آخر من دوائر أخرى كأن تكون مؤسسة الشهداء أو السجناء السياسيين"، لافتاً إلى أن "هذه الحالة موجودة حتى في مجلس النواب، لأنه لا يختلف عن باقي دوائر الدولة". وأضاف، إن "معالجة هذا الامر لا يتم إلا من خلال مراجعة قوائم مؤسستي الشهداء والسجناء السياسيين"، موضحاً أن "تقاضي الموظف الحكومي أكثر من راتب يخلق فجوة اقتصادية بين الموظفين".

### بغداد غارقة بجيوش من العاطلين

زينب البصري

قالت النائبة عن ائتلاف دولة القانون زينب عارف البصري، إن بغداد تعاني مما وصفته بأنهم "جيوش عاطلة عن العمل"، مطالبة رئيس الوزراء بإطلاق أربعة آلاف درجة وظيفية ضمن آلية الحذف والاستحداث في العاصمة. وقالت البصري انه "على رئيس الوزراء حيدر العبادي السماح لمحافظة بغداد بالمباشرة بتحويل العقود التشغيلية والاستثمارية بالمحافظة وتنمية الأقاليم الى ملاك المحافظة عن طريق الحذف والاستحداث من دون تمييز محافظة عن أخرى"، مبينة أن "بغداد لها خصوصية كونها لفيفاً مجتمعياً من جميع الأطياف والمكونات وتعاني من جيوش عاطلة عن العمل". وطالبت البصري رئيس الوزراء حيدر العبادي بـ"إطلاق التعيينات في بغداد ضمن آلية الحذف والاستحداث".

### توقيف مُسرِّبي التحقيق مع نجل محافظ النجف

قاسم الأعرجي

وجّه وزير الداخلية، قاسم الأعرجي، بتوقيف المسؤولين عن تسريب صور عصابة المخدرات التي ألقي القبض عليها في بغداد، وكان بينهم نجل محافظ النجف لؤي الياسري. وقال الأعرجي إنه "أمرنا بتكريم فريق العمل الذي ألقى القبض على ثلاثة متهمين بحوزتهم مادة الحشيشة والحبوب المخدرة". وأضاف انه "شددنا على اتخاذ جميع الاجراءات القانونية بحق الذين يخالفون القانون مهما تكن صفتهم أو انتماءاتهم وأكدنا على عدم الرضوخ لأية ضغوطات من أي جهة كانت والتقيد بالقانون والتعليمات". وتابع الوزير أنه "أمرنا بتوقيف المسؤولين عن تسريب صور المتهمين والتقرير الخاص بالحادث قبل اكتمال مراحل التحقيق وأن القيام بالنشر هو مخالفة قانونية واضحة وصريحة".